الباب الثانى

دور الاستغلال

الفصل الاول

حالة الشركة في السنوات الاولى — الصعوبة المالية — تغيير طريقة تقدير الحمولة — خلاف مع ارباب السفن — مداعاة الشركه امام محاكم باريس — مؤتمر الاستانة — قراره — اكراه الشركة على قبوله — مبيع سهام مصر الى انكلترا — بيع حصتها في الارباح — احتلال انكلترا للقنال في الحوادث العرابية — الكلام في حيادة القنال — برنامج لونذره فى نوفمبر سنة ١٨٨٣ — مؤتمر باريس في سنة ١٨٨٥ — معاهدة سنة ١٨٨٨ — تصديق انكلترا عليها فى ابريل سنة ١٩٠٤

فتح القنال للملاحة وأصبح ذا ايراد ومر منه من مبدأ فتحه لنهاية سنة ١٨٦٩ عشر مراكب حمولتها ١٦٩١٩ طن دفعت رسوما ٥٦١٨٠ فرنك وكان هذا أول ايراد من هذا القبيل دخل للشركة

وفي نهاية سنة ١٨٦٩ صار تقفيل الحسابات وعمل حساب تكاليف القنال وما صرف عليه لغاية وقتها وجعل أصلا فبلغت ٤٣٢،٨٠٧،٨٨٢ فرنك منها نحو ٦٢ مليونا دفعت للمساهمين أرباح بواقع المائة خمسة على قيمة السهام مدة العمل حسب شروط الاكتتاب ونحو ١٠ مليون فوايد سندات سلفية المائة مليون وقسط استهلاك رأس المال والباقي فى مصاريف الادارة ونفقات الاعمال طول هذه المدة . وهذا المبلغ حصل عليه من الـ ٢٠٠ مليون فرنك قيمة رأس المال ومن ١٠٠ مليون قيمة السلفية التي عملت و٨٤ مليون المحكوم على مصر بها و٤٠ مليون قيمة ثمن نفتيش الوادي وماتحملته مصر أيضا بموجب اتفاقية ٢٢ ابريل سنة ١٨٦٩ وتنازلت في نظيره عن قوبونات سهامها مدة ٢٥ سنة ومن ايرادات متنوعة كفوايد تشغيل نقود الشركة هذه المدة بالبنوك وغير ذلك وكانت قيمة هذه الايرادات لغاية ٣٠ يونيو سنة ١٨٦٩ — ٣٧ مليون فرنك وكسور

وفي سنة ١٨٧٠ بدئ الاستغلال الحقيقي و بدأت الملاحة لكن الحركة كانت بطيئة كالبداية في كل أمر وكان عدد المراكب التي مرت من القنال في سنة ١٨٧٠ ٤٨٦ حمولتها نحو ٤٣٧ الف طن وعدد الاشخاص ٢٦٠٥٨ وكان ايراد الشركة من رسوم المرور ٥٫٧١٨٨٥٧ ومن أنواع أخرى مختلفة ٣٫٥٥٥٫٥٧٢ فالمجموع ٩٫٢٧٤٫٣٢٩ فرنك والمصروفات ١٣٫٨٢٧٫٩٧٦ فرنك منها نحو الستة ملايين فرنك في اعمال اصلاح وتحسين القنال مما يضاف على حاصل نفقاته وتكاليفه والباقي مصاريف اعتيادية .فمن ذلك يتضح ان هذه السنة انتهت بعجز في الايرادات عن المصروفات عدا قسط السلفة (استهلاك وفائدة) و يبلغ نحو العشرة ملايين وكذلك سنة ١٨٧١ انتهت بعدم كفاية الايرادات لدفع المصروفات وقسط السلفة فان عدد المراكب التي مرت ٧٦٥ حمولتها ٧٦١٤٦٧ طن وعدد المسافرين ٤٨٤٢٢ والايرادات ١٣٢٧٦٠٧٥ منها ٩٫٢٥٠٫٤٥٨ رسوم مرور والباقي ايرادات متنوعة والمصروفات ٨٫٥٤٢٫٢٢٨ فرنك منها ٥٫٣٥٦٫٤٢٤ عادية و٣٫١٨٥٫٨٠٤ مصاريف تحسين القنال يضاف عليها قسط السلفة بحيث ان العجز في السنتين بلغ نحو ١٢ مليون فأصدرت الشركة بتصريح من الحكومة المصرية بونات بعشرين مليوناً من الفرنكات تستهلك في ٢٠ سنة من سنة ١٨٧٢ ولكنها لم تحصل منها على اكثر من ١٢ مليوناً مع ان سعر الاصدار مائة فرنك والقيمة الاسمية ١٢٥ والفائدة ٥ في المائة عن القيمة الاسمية

وحصلت الشركة من الحكومة المصرية والدولة العلية على تصريح بزيادة فرنك واحد موقتاً على رسوم كل طن يخصص لاستهلاك هذه السلفة وقد تم استهلاك هذه البونات الآن

ولكن حالة الشركة في ذلك الوقت كانت مضمحلة فالقنال كان محتاجا لتحسين وتعميق وتطهير مستديم والايراد غير كاف ففكرت الشركة في طريقة

لانماء الايرادات بان قررت في ٤ مارس سنة ١٨٧٢ بان تجعل الاساس في تقدير الرسوم مقدار حمولة السفن الاعتبارية بصرف النظر عن شحنتها الحقيقية أي يؤخذ الرسم عن الكمية التي تسعها المركب بطريقة التكعيب الحسابي بدون ترك شئ نظير محلات مستخدمي المركب ولا مخازنها ولا محلات المياه والعدد الخ وهذه الطريقة تزيد في الرسوم نحو النصف أي توصلها الى نحو ١٥ فرنك الطن بدل ١٠ وأعلنت بان هذا القرار يسري من أول يوليه سنة ١٨٧٢ ونفذته فعلا على السفن التي مرت من هذا التاريخ محتجة بانها حرة في تقرير الطريقة التي توصلها لمعرفة حمولة السفن وليس في فرمان الامتياز ما يحرم عليها ذلك

فقامت قيامة اصحاب السفن والبضائع وحصلت رجة كبيرة وطلبوا ارجاع الحالة الى ما كانت عليه ورد الرسوم التي تحصلت ظلماً بموجب هذا القرار ورفعت شركة الميساجري الفرنساوية قضية بذلك على الشركة في محكمة السين بباريس دافعت فيها الشركة بطلب عدم الاختصاص لان تأويل نص الفرمان خاص بالدولة العلية صاحبة السيادة وفي الموضوع طلبت الحكم بأحقيتها فيما أجرته فرفضت المحكمة الدفع الفرعي وحكمت بالاختصاص وأعطت الحق لشركة الميساجري في طلب رجوع الحالة الى ما كانت عليه وألزمت شركة القنال برد الرسوم التي تقاضتها زيادة عن الاصل

ولكن محكمة استئناف باريس العليا أصدرت حكما بان القانون الفرنساوي يحتم على القاضي بان ينظر كل دعوى تقدم له و بأن المحاكم الفرنساوية مختصة بنظر جميع القضايا التي ترفع أمامها على فرنساويين ولو عن مصالح خارج البلاد الفرنساوية . وفي الموضوع الغت الحكم الابتدائي وحكمت باحقية شركة القنال في اتخاذ أي طريقة توصلها لمعرفة حمولة المراكب لتأخذ الرسوم على مقتضاها خصوصاً وأن جميع الدول ليست متفقة على طريقة واحدة وفرمان الامتياز يحتم بالمساواة

وكانت الدولة العلية تحتج على تداخل القضاء الفرنساوي في الموضوع وتقول انها هي صاحبة الشأن في تأويل نص الفرمان كما أن هذه الزيادة في الرسوم تعتبر مخالفة له فيجب أن تصدق هي عليها ولكون هذه المسألة تخص عموم الدول ويهمهن جميعاً ان يقررن قاعدة لتعيين حمولة المراكب تسري على الجميع فهي تقترح عقد مؤتمر دولي يقرر ذلك وفعلا عقد المؤتمر بالاستانة بعد أخذ ورد طويلين داما من سنة ١٨٧٢ الى سنة ١٨٧٣ فكانت فرنسا تعضد الشركة كل التعضيد وانكلترا تعضد أصحاب السفن والتجارة والدولة العلية بين الاثنين حتى أن اللورد دربي عرَّض مرتين بأن أحسن حل لمسألة القنال أن تحل لجنة دولية محل الشركة فتشتري حقوقها فيه ولكن هذا القول لم يرق فرنسا وأخيرًا قرر أي المؤتمر على اتباع قاعدة مورسوم وهي تقرب من الطريقة التي اتبعتها الشركة مع تنزيل ٣٠ في المئة مقابل المحلات اللازمة للتجارة ومخازن الادوات والمياه والمأكولات و٢٥ في المائة في مقابل أماكن العدد والقزانات الخ .

ولما كان هذا يعجز ايراد الشركة وكانت حالتها تستحق الرعاية ويجب تخليصها من الارتباك المالي التي هي فيه صرح لها المؤتمر بأن تزيد أربعة فرنكات مؤقتا عن كل طن الى أن يصل مقدار مايمر بالقنال ٢٫١٠٠٫٠٠٠ طن ومتى بلغت ذلك تنقص الزيادة المذكورة في السنة التالية الى ٢ ½ عن كل (طن) وهكذا ينقص هذا المبلغ ٥٠ سنتيما عن كل ١٠٠ الف طن زيادة حتى اذا وصلت الطونولاتات الى ٢٫٦٠٠٫٠٠٠ رجعت الرسوم لحالتها الاولى أي الى العشرة فرنكات الاصلية وقد لاحظ مندوب الدولة العلية أن الفرنك الاضافي الذي كان صرح به في سنة ١٨٧١ يدخل طبعاً ضمن هذه الزيادة وتسري عليه هذه الاحكام

وصدرت بذلك مضبطة في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٧٣ صدقت عليها كل

الدول بما فيها فرنسا و بلغتها الدولة العلية للحكومة المصرية بطلب مراقبة تنفيذها فاحتج دي لسبس عليها وأبى الخضوع لاحكامها قائلا ان الشركة حرّة في اجراآتها مادامت لم تخرج عن دائرة الفرمان وانه لاعلاقة لها بقرار المؤتمر سالف الذكر وانه يحفظ حقوق المساهمين لو حصل أي ضرر لهم أو خسارة بسبب هذا القرار. وفاته أنه نفسه اعترف للدولة بحقها في تأويل نص الفرمان و بأنه قابل ما تأمر به وان المؤتمر لم يجتمع الا بموافقة فرنسا حامية القنال فاصرت الدولة على تنفيذ القرار كما هو وامرت الحكومة المصرية بان تنفذه ولو بالقوة ووضع اليد على القنال وتحصيل الرسوم بمقتضى القرار الجديد بدل الشركة . وفعلا ارسلت الجنود الى القنال ودخلت المسألة في طور جديد كاد يفضي الى مشاكل كبيرة لعناد دي لسبس وشركة القنال وتوجهه للشام واعطائه تعليمات لرجاله بالمقاومة ولكن الحكومة الفرنساوية رأت ان هذا العناد لايفيد مع اصرار الدولة العلية وتشديدها ورأت أن دي لسبس لاحق له بعد ان وكل الامر لها وللدولة و بعد ان قبلت فرنسا قرار المؤتمر فبذلت له النصح بأن لامناص من الانصياع لقرار المؤتمر وان يصدع بأمر الدولة ولما وجد دي لسبس ان القرار نافذ لامحالة انصاع له وقبل في ٢٥ ابريل سنة ١٨٧٤ ان ينفذه من ٢٩ الشهر المذكور حسب قرار المؤتمر وحفظ للشركة الحق في ان تطلب من الدولة مساعدة تخرجها من ازمتها الحالية

وكانت الشركة لم تدفع كوبونات اسهمها من سنة ١٨٧١ ولما اجتمعت الجمعية العمومية في ٢ يونيو سنة ١٨٧٤ قررت ان تجمع قيمة الكوبونات التي لم تدفع وعددها سبعة من اول يوليه سنة ١٨٧١ لغاية اول يوليه سنة ١٨٧٤ باعتبار كل سنة شهور كوبون فكانت قيمتها ٨٥ فرنكا واعتبرتها كسلفة عليها واصدرت في نظيرها سندات بعدد سهام رأس المال أي ٤٠٠ الف سند قيمته الاسمية ٨٥

فرنكا وسلمت لكل حامل سهم من رأس المال سنداً منها بدل الكوبونات التي لم يقبضها وتستهلك بسعرها الاصلي في ٤٠ سنة من سنة ١٨٨٢ أي يتم استهلاكها في سنة ١٩٢٢ وقد استهلك منها لغاية ٣١ دسمبر سنة ١٩٠٨ ٢٠٥٢٥ سنداً بقيمة ٦٢٥ ر ٧٧٤ ر ١ ثم حصل في سنة ١٨٧٥ ان مصر تورطت في الديون وحل بها ماحل من الازمات المالية حتى اضطرت ان تسعى في رهن اسهمها في قنال السويس أو بيعها وكان يتعاطى ذلك معها بعض الماليين الفرنساويين بواسطة البنكير درفيو وكانت الشروط المعروضة أما أن يرهن الخديوي هذه السهام على ٨٥ مليون فرنك بفائدة ١٢ ٪ لمدة ثلاثة شهور بضمانة حصة الحكومة في ارباح القنال حتى اذا انتهت المدة ولم يدفع المبلغ وفوائده أصبحت الاسهم والحصة في الارباح ملكا حلالا للمرتهنين أو ان اسماعيل باشا يبيع بيعا باتا السهام بسعر ٩٢ مليون فرنكا وفي نظير القوبونات التي تنازل عنها للشركة مدة ٢٥ سنة يدفع فائدة قدرها ١٠ المائة سنويا مضمونة بايراد جمرك بورسعيد . ومع ذلك فلم يتوصل الوسطاء لايجاد المال اللازم لذلك بفرنسا لمعارضة البنك العقاري الفرنساوي للمشروع وسعيه في ايجاد حل عام لجميع المسائل المالية الخاصة بالحكومة المصرية ولم يفد توسط دي لسبس في الامر لدى دولته التي أبت المساعدة على ايجاد المال اللازم لانتهاز هذه الفرصة حتى يصبح كل القنال بيد الفرنساويين وكان السبب في احجام فرنسا أنها لم تفق بعد من خذلانها في سنة ١٨٧٠ وأنه كان لانكلترا عليها يد حديثة بان خلصتها من حرب جديدة كانت تريد المانيا أن تدفعها اليها قبل أن تتقوى وتلم شعثها فتداخلت انكلترا وملكتها شخصيا في الامر وألزمت المانيا أن لا تهجم على فرنسا ولا تحاربها فحفظت فرنسا هذا الجميل وخافت ان هي سهلت أخذ الاسهم للفرنساويين أن تغضب انكلترا وهي لا تزال محتاجة لمساعدتها فجبنت وشعرت انكلترا بالامر فأسرعت الى مشترى الاسهم بدون

انتظار تصريح من برلمانها حتى لا تضيع هذه الفرصة كما أضاعت الاولى بعدم اشتراكها في المشروع من الاول حتى خرج من يدها وفعلا تم ذلك في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ فسلمها اسماعيل باشا الاسهم وقبض منها ١٠٠ مليون فرنكا وكسور دفعها محل روتشيلد بلوندره الى ان عرضت المسألة على البرلمان الانكليزي واعتمد الشراء وصرح برد المبلغ لروتشيلد وتعهدت مصر بان تدفع لها سنويا ٥ في المائة عن هذا المبلغ في نظير القوبونات التي تنازلت عنها للشركة وما زالت تدفعها لها حتى سنة ١٨٩٤ . أما انكلترا فاكتسبت بهذه الصفقة حق التداخل في شؤون القنال وفي مالية مصر لما اصبح لها من الدين عليها

ثم زاد الارتباك المالي في مصر و بلغت الازمة أشدها وأرسلت الدول مندوبين لفحص الحالة وتشكلت لجنة دولية للتحقيق ثم لجنة لتصفية الديون وكان من ضمنها دين للسنديكاتو الكبرى بباريس مؤمن عليه بحصة الحكومة في ارباح شركة القنال فقررت اللجنة أن تبيعها بمبلغ ٢٢ مليون من الفرنكات للبنك العقاري الفرنساوي وتم البيع فعلاً في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٠ والبنك أسس شركة اسمها الشركة المدنية حلت محل الحكومة المصرية في حصتها المذكورة وأصدرت ٥٠٧ ر ٨٤ حصة بقيمة ٢٠٤٠ر٠٠٠ فرنك تنتهي مدتها بانتهاء امتياز القنال أي من ١٧ ابريل سنة ١٨٨٠ لغاية سنة ١٩٦٨ وجعلت بنك الخصم بباريس النائب عنها في كل ذلك وأودعت لديه الورقة الاصلية بتنازل الحكومة المصرية عن الحصة المذكورة وفي كل سنة يقبض البنك المذكور ما يخص هذه الحصة من الارباح من شركة القنال وهو يتولى دفعها الى حملة حصص هذه الشركة المدنية وكان نصيب هذه الشركة من أرباح سنة ١٩٠٨ مبلغ ١٠٧١٧٧٧٤ فرنك. وفي سنة ١٨٨٠ عقدت شركة القنال سلفة جديدة أصدرت بها ٢٦ ٧٣ سنداً حصلت منها على مبلغ ٢٦٩٩٩٩٦٠ قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك وفائدتها ٣ ٪

وفي سنة ١٨٨٢ حصلت الثورة العرابية ورغماً عن كون القنال حرًّا للجميع ولا يصح استعماله قاعدة للاعمال الحربية احتله الانكليز ومنعوا استعماله للتجارة بينما كانت الدول تتخابر في الاستانة في تقرير قاعدة لحفظه وحياديته وكان احتلاله بناء على تصريح من توفيق باشا بحجة المدافعة عن البلاد وعن القنال من ان يناله ضرر من العرابيين

فاثبتت هذه الحوادث للدول وجوب عمل اتفاقية دولية تجعل القنال حرًّا في زمن الحرب وفي زمن السلم وتضمن ذلك فعلاً فاقترح اللورد غرانفيل وزير خارجية انكلترا في سنة ١٨٨٣ عقد مؤتمر دولي ينظر في ذلك ويقرره واجتمع فعلاً المؤتمر في سنة ١٨٨٥ بباريس ووضع لائحة تضمن ذلك وتعهد لقناصل الدول الموقعة عليها مراقبة تنفيذ ذلك وهم يكونون لجنة تجتمع في كل سنة مرة برئاسة مندوب عثماني وبحضور مندوب مصري برأي استشاري وتجتمع ماعدا ذلك بناء على طلب ثلاثة من القناصل لمراقبة حرية المرور بالقنال وحياديته وعدم مسه بشيء وتقرر في هذه اللائحة مايجب اتباعه مع مراكب المتحاربين لو نشبت حرب .

وبعد ان تقررت هذه اللائحة أبى مندوب انكلترا التصديق عليها لان انكلترا لاتريد أن يكون للجنة مثل هذه حق الاشراف على أعمال القنال وكانت العلاقات بين انكلترا وفرنسا قد فترت فطال الوقت في أخذ ورد الى ان كان لانكلترا مشكلة بخصوص جزائر الهبريد الجديدة وغيرها فاستعجلت فرنسا فيها ولامتها على المطل فجاوبتها فرنسا بما عملته انكلترا بخصوص مسألة القنال وذكرتها بها فأظهرت استعدادها لاعادة المفاوضة فيها وفعلا عادت المخابرة وعملت معاهدة في سنة ١٨٨٨ بالاستانة وافق عليها كل الدول الا انكلترا فانها رفضت مرة أخرى وبقيت الحالة هكذا الى ان حصل التقرب الفرنساوي الانكليزي أو الاتفاق الودي في أبريل سنة ١٩٠٤ فحسمت وجوه

النزاع بين الدولتين وصدقت انكلترا على معاهدة سنة ١٨٨٨ بعد ان حذف منها ان لجنة القناصل يرأسها مندوب عثماني ومن ذلك الوقت اعترفت كل الدول بما فيها انكلترا بحرية القنال في كل وقت وانه حر للملاحة والمرور وانه لايجوز لاي دولة ولو كانت محاربة للدولة العلية ان تحتله أو تعمل أي عمل عدائي فيه أو على بعد ٣ أميال منه أو تمنع الملاحه فيه ▪

انتهت مشاكل القنال الدولية فتجدد الاشكال مع أرباب السفن لان انكلترا مازالت ترى بعين السخط تولي غيرها أمور شركة لها في سهامها نحو النصف ومعظم ايرادها من تجارتها التي تمر بالقنال فسلطت ارباب السفن على الشركة فهاجوا وصاحوا من فداحة الرسوم ومن عدم كفاية القنال للمرور وطلبوا من حكومتهم التداخل في الامر فسعت في نيل تصريح من مصر بعمل قنال ثان بمال انكلترا تختص به وتسقط به الاول ولكن رجال القانون بمصر راجعوا الفرمانات فوجدوا ان مصر لايجوز لها منح هذا الامتياز بعد ان منحت الشركة احتكارا به. ولما لم تتمكن انكلترا من القضاء على الشركة بهذه الكيفية أرادت ان تنتهز فرصة احتياج الشركة للمال للقيام في وجهها وتهديدها والتشويش عليها رجاء ان تنال حقاً جديداً يكسبها تداخلاً فعلياً في الادارة . اتفق دي لسبس مع غلادستون على أن انكلترا تقرضه ١٠٠ مليون فرنك ينفذ بها رغبات أرباب السفن من حيث تحسين القنال وتوسيعه وتعميقه وكان هذا الحل في صالح انكلترا من جميع الوجوه لانها باقراضها الشركة تملك رقابها ولكن مجلس النواب كان هائجاً في ذلك الوقت ضد القنال ودي لسبس وغلادستون فخشي هذا الاخير أن يعرض الاتفاق عليه فسحبه دي لسبس حتى لا يحرج مركز غلادستون ووعد دي لسبس باجراء عملية تحسين القنال بدون احتياج لانكلترا . وانتهى الامر بان عقد اجتماع في سنة ١٨٨٣ بلوندره حضره نواب أرباب السفن وأرباب المصالح في التجارة والملاحة وكان حاضرا عن الشركة شارل دي لسبس نجل فرديناند

ووكيل مجلس ادارتها واتفقوا على برنامج للسير في المستقبل على حسبه تسهيلا لمرور السفن ورفعا للشكوى فاتفقوا على عمل قنال ثان مجاور للاول أو توسيع الموجود وتعميقه وعلى ان يزاد سبعة على عدد الاعضاء الانكليز بمجلس الادارة ليكونوا عشرة وهؤلاء السبعة ينتخبون من بين ارباب السفن والتجار وعلى ان تؤلف لجنة استشارية يكون مركزها لوندره اعضاؤها العشرة الانكليز وان يكون للشركة مكتب بلوندره وعلى ان يراعي في تعيينات المستخدمين في المستقبل زيادة عدد من يعرفون اللغة الانكليزية وانه من اول يناير سنة ١٨٨٤ يصير تنزيل رسم المرور الى عشرة فرنكات اي ببطل نصف الفرنك الذي كان باقيا من العلاوة الاضافية التي قررها مؤتمر الاستانة

ومن اول يناير سنة ١٨٨٥ تنقص الشركة رسم المرور ٥٠ سنتيم ليكون ٩ فرنكات ونصفا واذا كان بعد تقفيل حساب سنة ١٨٨٣ يظهر ان الارباح التي سيصير توزيعها على سهام رأس المال تزيد عن ١٨ في المائة من قيمتها الاسمية تخصص الشركة لتنقيص الرسم من أول يناير سنة ١٨٨٥ مبلغا يوازي نصف المبلغ الذي وزع زيادة عن ١٨ في المائة . ومن اول يناير سنة ١٨٨٦ تقتسم الشركة مع ارباب السفن نصف الارباح الزائدة عن ١٨ في المائة المذكورة الى ان يبلغ ما يوزع على السهام ٢٥ في المائة وكل مازاد عن ذلك يستعمل في تنقيص الرسم المذكور الى ان يبلغ ٥ فرنكات على الطن . واتفقوا ايضا على ان مبلغ الاحتياطي الذي كان يحجزله سنويا من الايراد ٥ في المائة لا يحجزله ازيد من ٣ في المائة متى بلغ ٥ مليون فرنك وعلى ان يبطل رسم الدلالة داخل القنال

ثم اقترح الحاضرون ما عدا شارل دي لسبس ان يكون لحكومة انكلترا اصوات في الجمعية العمومية بنسبة ما لها من الاسهم لا ثمانية فقط كما هو حاصل بلبغ هذا البرنامج لجمعية الشركة العمومية فاتفقوا على ان يستأنسوا به

في المستقبل بدون اعتباره كعقد او اتفاق رسمي او شبيه بالرسمي ولكنه امنية من ذوي الشأن تنفذ الشركة منها ما يوافق مصلحتها ونفذت تقريبا جميع ماجاء بها ماعدا تخويل الانكليز اصواتا بقدر اسهمهم وما عدا تنزيل الرسوم فانها لم ترد ان تتقيد في ذلك بطريقة مخصوصة وجعلت لنفسها مطلق الحرية في التنقيص متى شاءت بدون ان تضر بصالح المساهمين أو تجعل لارباحهم حدا لاتتعداه الا اذا وصل تنقيص الاجر الى ٥ فرنكات وجرت على ذلك وها هي من سنة ١٩٠٤ توزع ارباحا للمساهمين بواقع ١٥١ فرنك للسهم الواحد والرسم ٧ ٣/٤ فرنكات ولو كانت تقيدت ببرنامج لوندره ما صح لها ان تزيد على ١٢٥ فرنك حتى يصبح رسم المرور ٥ فرنكات

وعينت الشركة لجنة قررت توسيع القنال وتعميقه أولى من عمل قنال جديد فاتفقت مع الحكومة المصرية على أخذ جانب من أراضيها بجوار القنال لعملية التوسيع في نظير مليوني فرنك دفعتها لها بموجب اتفاقية في سنة ١٨٨٦

عملت سلفة في سنة ١٨٨٧ بقيمة مائة مليون فرنك أصدرت بها ٢٣٨٩٦٤ سندا قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك بفائدة ٣ المائة لعمل هذه الاعمال . وفي سنة ١٩٠١ وسنة ١٩٠٢ قررت عمل سلفة أخرى جديدة بخمسة وعشرين مليون فرنك لتحسين حال القنال وزيادة تعميقه حتى يسع مركبين من اعظم المراكب تمران بجانب بعضهما حيث رؤى ضرورة عمل ذلك لزيادة عدد المراكب التي تمر به وكبر حجمها وتسهيلا للمرور . ولكن لم تصدر الشركة هذه السلفة لحد سنة ١٩٠٨ وقررت ابلاغها الى ٥٠ مليون فرنكا وأصدرتها في سنة ١٩٠٩ بسعر ٤٧٣ وعدد سندات هذه السلفة ٣٠ الفا قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك وتستهلك في ٥٣ سنة من أول ستمبر سنة ١٩٠٩

هذه هي ماجريات حوادث شركة القنال لحد الآن تتلخص في انه بعد ان كادت الشركة تقع في الافلاس في أول عهدها وهبطت اسهمها الى نحو

١٦٠ فرنكا بدل ٥٠٠ اصبحت الآن تباع سهامها بسعر مائتي جنيه و بعد ان كانت حصة التأسيس فيها لاقيمة لها أصبحت الحصة الواحدة تباع وتشتري بنحو مائة الف جنيه ولغلوها قسمت الواحدة الى الف جزء

و بعد ان كانت تصدر بونات بدل القوبونات المتأخرة وتدفع عليهافائدة ٥ المايه أصبحت توزع ارباحا بواقع ١٥١ فرنك عن كل سهم و٧١٤٨٩ فرنكا عن كل حصة تأسيس

و بعد ان كان دخلها لايفي بمصروفها أصبح يربو على المائة وعشرين مليونا من الفرنكات اما مصر فلم يبق لها فيها لا سهم ولا حصة واستفاد كل العالم من القنال الاَّ ها حتى الحكومة الفرنساوية تقبض كل سنة الملايين من الفرنكات رسوماً على القوبونات والارباح التي تصرف في بلادها

الفصل الثاني

حالة الشركة الراهنة

تكاليف القنال . مجموع ايرادات الشركة من عهد تأسيسها . مجموع مصروفاتها . مقدار مايساويه القنال في نهاية سنة ١٩٠٩ . ديون الشركة لنهاية سنة ١٩٠٩ ايرادات سنة ١٩٠٨ ومصروفاتها ـ ماخسرته مصر بسبب القنال وما كان يصيبها لو بقيت لها اسهمها وحصتها فى الارباح

	سنتيم	فرنك
بلغت تكاليف القنال وما صرف في تحسينه وتوسيعه لغاية ٣١ دسمبر سنة ٩٠٧ مبلغ	٨٧	٦٢١١٩٧٩٧٩
وصرف في سنة ٩٠٨ مبلغ	١٥	١٢٣٥٠٠٨١
فيكون المجموع مبلغ	٠٢	٦٣٣٥٤٨٠٦١
وبلغت موجودات الشركة الثابتة كأدوات ومهمات وعدد وغيره لغاية ٣١ دسمبر سنة ٩٠٨ مبلغ	٢	٦٥٢٤٣٩٤٥
فيكون مجموع المبلغين	٠٤	٦٩٨٧٩٢٠٠٦
قيمة النقدية الموجودة بالصندوق أو البنوك والاوراق والذمامات المطلوبة للشركة لغاية ٣١ دسمبر سنة ٩٠٨	٠١	٨٩٣٢١٨٤١
المجموع	٥	٧٨٨١١٣٨٤٧

	سنتيم	فرنك
وهذا المقدار يقابله في الاصول مايأتي		
(١) رأس مال الشركة باعتبار ٤٠٠٠٠٠ في فرنك ٥٠٠		٢٠٠٠٠٠٠٠٠
(٢) سلفية سنة ١٨٦٧ وسنة ١٨٦٨ وقدرها ٣٣٣٣٣٣ سندا بانصيب قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك		

وسعر اصدارها ٣٠٠ وهي المعروفة بسلفية ٥ ٪
على قيمتها الاسمية ٩٩٫٩٩٩٫٩٠٠

(٣) سندات سنة ١٨٧١ مقدارها ١٢٠٠٠٠
أصدرت بسعر ١٠٠ فرنك وتدفع بسعر ١٢٥ فرنك ١٢٫٠٠٠٫٠٠٠

(٤) بونات بدل متجمد القوبونات المتأخرة
٤٠٠٠٠٠ سندا سعر ٨٥ فرنك بفائدة ٥ المائه ٣٤٫٠٠٠٫٠٠٠

(٥) سلفية سنة ١٨٨٠ وقدرها ٧٣٠٢٦ سندا
٣ ٪ (أول دفعه) أصدرت بسعر ٣٧٠ فرنكا
وتستهلك بسعر ٥٠٠ فرنك ٨٥ ٩٦١ ٢٦٫٩٩٩٫٩٦١

(٦) سلفية سنة ١٨٨٧ وقدرها ٢٣٨٩٦٤
سندا ٣ ٪ (ثاني دفعه) قيمة السند الاسمية
٥٠٠ فرنك وقيمة الاصدار نحو ٤١٤ ٣١ ٥٣٧ ٩٩٫٩٩٩٫٥٣٧

فيكون مجموع رأس المال والقروض ١٦ ٣٩٩ ٤٧٢٫٩٩٩٫٣٩٩

متحصلات وايرادات قبل فتح القنال مخصصة لانشاء القنال وتحسينه

متحصل من الحكومة المصرية سنتيم فرنك
بناء على تحكيم نابليون الثالث ٨٤٠٠٠٠٠٠
متحصل منها بدل كوبونات
أسهمها مدة ٢٥ سنة ٣٠٫٠٠٠٫٠٠٠

فرنك ١١٤٠٠٠ ٠٠

ايرادات مختلفة قبل فتح القنال
كفوائد ناتجة من تشغيل نقود الشركة
المتوفرة وثمن أراض وغير ذلك ٣٧١٧٤٣٠٧ ٣٠ ٣٠٧ ١٧٤٫١٥١

	سنتيم	فرنك
حاصل الاستهلاكات	٤١	٤٩٫٨٣٧٫٦٤٧
الاحتياطي القانوني	٤٦	٢٩٫٨٦١٫٨٢٩
مطلوبات من الشركة باقي ارباح سنة ٩٠٧ وسنة ٩٠٨ تحت الصرف	٨٨	٨٤٫٠٥٩٫٣٦٤
مترحل للسنة المقبلة	٨٤	١٨١٫٢٩٨
	٠٥	٧٨٨٫١١٣٫٨٤٧

	سنتيم	فرنك
و بلغ دخل الشركة ماعدا القروض ورأس المال من سنة ١٨٧٠ لغاية سنة١٩٠٨ مبلغ		٢٫٦٦٧٫٥٧٢٫٣٥٨
اي زيادة عن مائة مليون جنبه انظر الجدول حرف ا منها رسوم مرور المراكب والمسافرين -		٢٥٦٤٦٧٩٨٤٨
من باقي الانواع كثمن مياه الشرب وفوائد تشغيل النقود وايجار الاراضي الداخلة منطقة الشركة وحصتها في ايراد الاطيان المشتركة الخ		١٠٢٨٩٢٥١٠
		٢٫٦٦٨٫٥٧٢٫٣٥٨

ومن هذه الايرادات صرفت المبالغ الآتية	سنتيم	فرنك
مصروفات عمومية وهي تتضمن مصروفات الادارة ومصاريف حفظ وصيانة القنال والاحتياطي القانوني		٢٩٩٫٤٤٧٫٠٨٠

اقساط ديون الشركة (ماعدا بونات سنة ٨٧٥)
وبعض نفقات ثابتة كمرتب مأمور الحكومة المصرية
ورسوم مستحقة للحكومة الفرنساوية على الشركة
ومعاش عائلة دي لسبس ٥٣٠ر٠٨٢ر٩٦٦
لتكوين حاصل لاستهلاك الموجودات ٥٠ر٢٧٨ر٦٤٤

٨٧٩ر٨٠٨ر٥٩١

والباقي وقدره ١ر٧٨٧ر٧٦٣ر٧٦٧ فرنك قيمة ما وزع على المساهمين وحصص التأسيس وحصة الحكومة المصرية ومجلس الادارة والمستخدمين بحسب قانون الشركة وما صرف في استهلاك رأس المال وبونات سنة ٨٧٥ الخ

وبلغت ايرادات سنة ١٩٠٩ ـ ١٢٣ مليوناً وكسور منها ١٢٠ مليونا من رسوم المرور فقط ولو أردنا أن نعرف قيمة هذا القنال الذي يعطى هذا الايراد وجعلنا الاساس قيمة أوراقه بحسب سعرها ببورصة باريس يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٩ لوجدنا قيمته الاعتبارية في اليوم المذكور ما يأتي

(١) سهام رأس المال أصلها ٤٠٠٠٠٠
استهلك منها لغاية ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٨ ـ ١٨٣٦٧
سهماً استعيضت بسهام انتفاع لها كل حقوق السهام
الاصلية ما عدا الخمسة في المائة (الارباح الاولية)
واستهلك في بحر سنة ٩٠٩ ـ ١٠٧٩ فيكون الباقي
٣٨٠٥٥٤ سهماً ثمنها باعتبار سعر النقد يوم ٣١ دسمبر
سنة ٩٠٩ ببورصة باريس ٥٠١٠ فرنك فيكون الثمن ١٩٠٦ر٥٧٥ر٥٤٠

(٢) سهام الانتفاع وقدرها ١٩٤٤٦ وثمنها بحسب
سعر بورصة باريس اليوم المذكور ٤٢٦٥ فرنك الواحد ٨٢ر٩٣٧ر١٩٠

(٣) حصص تأسيس باعتبار أصلها ١٠٠ قسمت

أولا الواحدة الى عشرة ثم قسمت الواحدة من العشرة الى ألف فاصبح عددها ١٠٠٠٠٠ حصه ثمن الواحدة منها في يوم ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٩ ٢٢٤٨ فرنك ٢٢٤٫٨٠٠٫٠٠٠

(٤) حصة الحكومة المصرية التي تنازلت عنها للشركة المدنية قسمت الى ٨٤٥٠٧ جزأ كان ثمن كل جزء ٣٥٢٠ فرنك ٢٩٧٫٤٦٤٫٦٤٠

قيمة سندات الديون الباقية بدون استهلاك لغاية ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٩

(٥) باقي من سلفية سنة ١٨٦٧ ٥ ٪ بحسب سعرها بالبورصة في اليوم المذكور

عدد	
٣٣٣٫٣٣٣	أصله
	تنزيل مستهلك
عدد	
١٩٦٫٩٦٣	لغاية ديسمبر سنة ١٩٠٨
٢٠٨٫٤٩٥ ١١٫٥٣٢	مستهلك في سنة ٩٠٩
١٢٤٫٨٣٨	باقي وثمن كل سهم في ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٩ ٦١٤ ٧٦٫٦٥٠٫٥٣٢

(٦) باقي ثمن بونات سنة ١٨٧٥ بدل متجمد القوبونات المتأخرة ٥ ٪

عدد	
٤٠٠٫٠٠٠	أصله

استهلك منها

٢٠٥٢٥ لغاية ٣١ ديسمبر

سنة ٩٠٨

٢٢٧٢٧ ٢٢٠٢ في بحر سنة ٩٠٩

٣٧٧٢٧٣ في فرنك ٨٩ سعرها بالبورصة ٣٣٫٥٧٧٫٢٩٧

(٧) باقي من سلفية سنة ١٨٨٠

عـــدد

٧٣٠٢٦ أصله

استهلك منها

٨٥٠٣ لغاية ٣١ ديسمبر

سنة ٩٠٨

٩٠١٤ ٥١١ في بحر سنة ٩٠٩

٦٤٠١٢ في ٢/١ ٤٧٥ فرنك سعرها بالبوصة ٣٠٫٤٣٧٫٧٠٦

(٨) باقي من سلفة سنة ١٨٨٧

عـــدد

٢٣٨٩٦٤ أصلها

استهلك منها

٥١٩٩ لغاية ٣١ دسمبر

سنة ٩٠٨

٥٥٧٨ ٣٧٩ في سنة ٩٠٩

٢٣٣٣٨٦ في فرنك ٤٦٩٫٥٠ ١٠٩٫٥٧٤٫٧٢٧

المجموع الكلي ٢٫٨٠٢٫٥٨٠٫٩٩٢

وهو عبارة عن ١٠٨٫١٠٩٫٥٦١ جنيه و٧٦٦ مليم

وهذه القيمة اعتبارية على حسب الاسعار المتداولة في يوم ٣١ دسمبر سنة ٩٠٩ وهي تزيد وتنقص على حسب ظروف الاحوال والطلب والعرض ولكننا لو نظرنا الى ايراد هذه السهام والحصص والسندات حسبما صرف من سنة ١٩٠٤ الى سنة ١٩٠٩ لوجدنا هذه القيمة معقولة لاننا نجدان ارباح السهم من الاسهم الاصلية ١٥١ فرنكا وثمنه ٥٠١٠ فتكون النسبة ٣ ٪ وكذلك ارباح سهم الانتفاع ١٢٦ وثمنه ٤٢٦٥ وهي كذلك بنسبة ٣ ٪ — وخص حصة التأسيس نحو ٧٢ فرنكا وثمنها ٢٢٤٨ بالنسبة عينها وكذلك يقال عن حصة الشركة المدنية التي أخذت حصة الحكومة المصرية فما تأخذه من الارباح يوازي السعر الذي تقترض به الشركة الآن وهو ٣ ٪ وهذا الربح ليس بقليل بأوربا فاسعار هذه الاوراق ليست مبالغاً فيها بل منظور انها تتحسن على طول الايام كلما زادت الارباح

نعم انه بعد انتهاء مدة الامتياز تصبح هذه الاوراق لا قيمة لها اذا لم تمد المدة لاجل آخر ولكن هذا الوقت نراه بعيداً ويكون أصحابها قد قبضوا عنها نحو المائتين مليونا من الجنيهات لوقسنا الارباح المستقبلة على ماصرف منها في السنين الاخيرة وفي ذلك أعظم عزاء

ولو نظرنا لقيمة الباقي حقيقة على الشركة من الديون بحسب الاسعار التي تدفعها فعلا لدى استهلاك سنداتها أي بقيمتها الاسمية لوجدناها كما يأتي بالفرنكات بعد الذي استهلك لغاية ٣١ دسمبر سنة ٩٠٩ حسب قيمة السندات الاسمية

	س فرنك
ثمن ١٢٤٨٣٨ سنداً باقية من سلفة سنة ١٨٦٧	
بواقع فرنك ٥٠٠ و يتم استهلاكها في سنة ١٩١٨	٦٢٤١٩٠٠٠
ثمن عدد ٣٧٧٢٧٣ سندا الباقية من بونات	

سنة ١٨٧٥ بواقع فرنك ٨٥ ويتم استهلاكها في سنة ١٩٢٢	..	٣٢ر٠٦٨ر٢٠٥
ثمن ٦٤٠١٢ سندا باقية من سلفة ١٨٨٠ بواقع فرنك ٥٠٠ ويتم استهلاكها سنة ١٩٣٤	..	٣٢٫٠٠٦ر٠٠٠
ثمن ٢٣٣٣٨٦ سندا الباقية من سلفة سنة ١٨٨٧ بواقع ٥٠٠ فرنك ويتم استهلاكها سنة ١٩٦١	..	١١٦ر٦٩٣٠٠٠
فيكون المجموع بالفرنكات	..	٢٤٣١٨٦٢٠٥
ولو أضفنا الى هذا قيمة باقي سهام رأس المال الباقية تحت الاستهلاك بواقع سعرها الاسمي أي ٥٠٠ فرنك وقدر ذلك ٣٨٠٫٥٥٤ سهماً اي	.. ..	١٩٠٢٧٧
يكون جميع ماعلى الشركة من أصل ديون ومن رأس مال لغاية ٣١ دسمبر سنة ١٩٠٩	..	٤٣٣٤٦٣٢٠٥

وهذا عدا سلفة الخمسين مليونا التي أصدرتها الشركة في بحر سنة ١٩٠٩ وقدرها ثلاثين الف سند بفائدة ٣ المائة قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك

واستهلاك رأس المال مقرر له قاعدة ثابتة من يوم تأسيس الشركة موضح فيها مقدار مايستهلك في كل عام ويؤخذ له في كل سنة من الايراد مقدار معين هو أربعة أجزاء من واحد من مائة من صافي الايراد (بعد الخمسة في المائة التي تصرف أولا للسهام كارباح أولية وبعد المصاريف العمومية وأقساط القروض) ويضاف اليها ما يخص السهام المستهلكة من الارباح الاولية باعتبار كل سهم ٢٥ فرنكا ومقدار ما صرف في استهلاك رأس المال في ١٩٠٨ ١٠ر٠٨٠ر٥٢٥ فرنكا اما قيمة الاقساط التي تدفعها الشركة سنوياً عن مجموع الديون الاخرى من فوائد واستهلاك

		س فرنك
فهي حسب ما صرف في سنة ١٩٠٨		١٦٨٠٧٤٩٥
بيانه		
عن سلفية سنة ١٨٦٧ و١٨٦٨	٥ ٪	١٠٠٨٨٢٠٠
عن بونات سنة ١٨٧٥	٥ ٪	١ر٨٠٠ر٠١٥
عن سلفية سنة ١٨٨٠	٣ ٪	١ر٢٢٣ر٢٨٥
عن سلفية سنة ١٨٨٧	٣ ٪	٣ر٦٩٥ر٩٩٥
		١٦٨٠٧٤٩٥

ونلاحظ ان الشركة راعت في تخصيص المبالغ اللازمة لاستهلاك قروضها مواعيد تمام استهلاك كل قرض فجعلت المبالغ المخصصة للقروض التالية زهيدة مادامت السلفيات السالفة موجودة وحال استهلاكها تزيدها بجانب مما كان مخصصاً للاولى وعلى هذا الحساب نرى ان المبالغ المخصصة لفوائد واستهلاك جميع الديون هي نحو ١٧ مليونا من الفرنكات سنويا و تبقى كذلك لحد سنة ١٩١٨ حتى يتم استهلاك القرض الاول و بعد ذلك يستعمل جانب عظيم مما كان مخصصا له لاستهلاك بونات سنة ١٨٧٥ حتى اذا استهلكت هي أيضا في سنة ١٩٢١ استعمل جانب مما كان مخصصا لها في استهلاك قرض سنة ١٨٨٠ حتى سنة ١٩٣٤ فيستعمل جانب مما كان مخصصاله لاستهلاك القرض الاخير حتى اذا ماجاءت سنة ١٩٦١ كان كل الدين مدفوعا . وعلى ذلك في سنة ١٩٢٢ أي حينما يتم استهلاك القرض الاول والبونات المذكورة ينقص من المبلغ المخصص لاستهلاك الديون ٦ مليون ونصف فيصبح ١٠ ملايين فرنكا سنويا ومن سنة ١٩٢٣ الى سنة ١٩٣٠ ينقص من هذا المبلغ سنوياً نحو ٣٠٠ ألف فرنك حتى يكون في سنة ١٩٣٤ـ٧٤٠٠٠٠٠ر فرنكا وفي سنة ١٩٤٠ ينزل المبلغ ايضا الى ٤ر٥٠٠ر٠٠٠ فرنكا وفي سنة ١٩٥٠ الى ٢٫٠٠٠ر٠٠٠ اثنين مليون ومن سنة ١٩٥٦ الى سنة ١٩٦١

لايزيد المبلغ الذي يستعمل في ذلك عن مليون واحد ومن هذا التاريخ تكون كل القروض استهلكت تماماً

هذه هي حالة الشركة وديونها فلنبحث في مفصلات ايراداتها ومصروفاتها عن سنة ١٩٠٨ وهي آخر ميزانية نشرت لان حسابات سنة ١٩٠٩ لا تظهر الا في شهر يونيو من سنة ٩١٠

بلغت جميع أنواع ايرادات سنة ١٩٠٨ مبلغ ٩٦٠ر٤١٣ر١١١ فرنك وهذه السنة هي باعتراف الشركة نفسها من السنوات التي قل فيها الايراد بسبب الازمة فلايصح أن نبني على حسابها ونتخذها وحدها أساساً لتقدير الايراد .وهذا هو بيان ايرادات السنة المذكورة

س	فرنك	
٢١	٥٩٦ر٠٧٢ر٢	فوائد تشغيل نقود الشركة
٦٥	٩٣٥ر٢٢	ايرادات مختلفة كفوائد خصم وقطع وغيرها
	٠٠٠ر١٢٠	القسط السنوي الذي تتقاضاه الشركة من الحكومة المصرية طبقا لاتفاقية أول فبراير سنة ٩٠٢ (١)
٨٦	٥٣١ر٢١٥ر٢	يستنزل منه ٥٦٠ر١٧١ر٣٥٣ أجر تصدير نقود الشركة من مصر وانجلترا الى فرنسا فيكون الباقي
٣٠	٣٦٠ر٨٦٢ر١	باقي ايراد الاطيان المشتركة (٢)

(١) هذه الاتفاقية خاصة بمصاريف عمل خط السكة الحديد بين الاسماعيلية و بورسعيد واستلمته الحكومة المصرية وتعهدت بدفع مبلغ ١٢٠٠٠٠ فرنك سنوياً الى نهاية مدة امتياز الشركة

(٢) بلغت ايرادات هذا النوع من سنة ١٨٧٠ لغاية سنة ١٩٠٨ ·

١٥ر٧٨٩ر٩١٨ فرنك

		سنتيم	فـــرنك	
		٥٧٣٥		من الايجارات
		٣٨	٥٩٥٧٥٤	من البيع
٦٩	٣٠٠ر٧٤٤	٣٨	٦٠١ر٤٨٩	منها النصف يخص الشركة
٦٣	١٠٨ر٤٤٣ر٠٩٩			ايراد قسم المرور
٥٦	١٠٩ر٩٣٩			ايراد الاراضي الخصوصة وايجار مباني (١)
				ايرادات المياه الحلوه
		سنتيم	فـــرنك	
				بورسعيد
		٣٨	٤٩٥ر٤١٨	والاسماعيلية
٦٥	٦٩٧ر٨١٦	٢٧	٢٠٢ر٣٩٨	السويس
٨٣	١١١ر٤١٣ر٩٦٠			
٩٤	٤٧ر٧٦١			ايرادات قسم الحفظ والصيانة
٧٣	٢٩ر٢٣٦			ايرادات سنوات سابقه
٥٤	١١١ر٤٩٠ر٩٥٩			الجملة

توريد مياه ووضع حنفيات وايرادات متنوعه

(١) هذه الاراضي هي الداخلة ضمن المنطقة التي تحددت للشركة واتفق على بقائها تحت يدها تنتفع بغلتها فقط مدة الامتياز وقد بلغ ما استغلته الشركة من هذا النوع لغاية سنة ١٩٠٨ — ٥٨٣٤٣٥١ فرنك

المصروفات

سنتيم	فرنك	
		فوائد وأقساط قروض سنة ١٨٦٧ — ١٨٦٨ وسنة ١٨٨٠ وسنة ١٨٨٧ حسب التفصيل السابق ايضاحه
	١٥٫٠٠٧٫٤٨٠	
	٣٠٫٠٠٠	مرتب مأمور الحكومة المصرية
		عوائد مستحقة للحكومة الفرنساوية نظير
٥٩	١٠٦٫٤٢٧	تسجيل الشركة بفرنسا
	١٢٠٠٠٠	معاش عائلة فرديناند دي لسبس
٥٩	١٥٢٦٣٩٠٧	جملة (مصاريف الادارة)

سنتيم	فرنك		
			مصروفات الادارة العمومية
٢٩	٣٧٧٣٠٨		بفرنسا
			ماهيات ومصروفات
٢٩	٩٥٣٠٩٢		متنوعة بفرنسا
			ماهيات ومصروفات الادارة بمصر (أقسام ادارة العموم والخزينة والقضايا
٦١	٢٫٢١١٫٩٧٣	٣ ٨٨١٥٧٣	والصحة)

مصروفات الاملاك المشتركة

سنتيم	فرنك		
٨٧	٣ ١٤٧١	٧٤ ٢٩٤٢٠٧	يخص الشركة منها النصف

٥٧	٣ر٤٠٥ر٠٦٧	مصاريف قسم المرور
	٤٥٩٥٤٣	مصروفات الاراضي الخصوصية من ماهيات وغيره

مصروف قسم المياه الحلوة

سنتيم	فرنك	
		مصروفات بور سعيد
	٤٥٨١٣٨	والاسماعيلية
٩٢	٥٩١ر١٠٠	٩٠ ١٣٢٩٦٢ مصروفات السويس
٧٣	٦ر٧٠٢ر٧٣٠	مصروفات قسم الحفظ والصيانة
٧٦	٢٧٠١	مصروفات تخص سنوات سابقة
٧	٢٨ر٨٧٤ر٢١٩	مجموع المصروفات
٥٢	٤١٥٨١٣٠	مبالغ تؤخذ لحاصل الاستهلاكات
٥٩	٣٣ر٠٣٢ر٣٤٩	جملة

فوائد واستهلاك السندات المعطاة بدل متجمد

٢٥	١٨٠٠ر٠١٥	القوبونات المتأخرة
	١٠ر٠٨٠ر٥٢٥	فوائد واستهلاك سهام رأس المال
٨٤	٤٤٩١٢٨٨٩	يكون مجموع مصروفات السنة بخصمها من مجموع الايرادات

سنتيم	فرنك	
٧٠	٦٦٥٧٨٠٦٩	زيادة الايرادات
٩	١٩٩٧٣٤٢	تنزيل الاحتياطي القانوني بواقع ٣ ٪
٦٩	٦٤٥٨٠٧٢٧	صافي زيادة الايرادات
٢١	٥٢٤٠٢	ضم منقول من السنة السابقة
٨٢	٦٤٦٣٣١٢٩	الجملة

		ضم مبلغ الاحتياطي الخصوصي ليكون مجموع
٠٠	٧٠٠٠٠٠٠	ما يوزع من الارباح بمماثلة السنوات السابقة
٨٢	٧١٦٣٣١٢٩	الجملة
٨٤	١٨١٢٩٨	تنزيل ينقل للسنة القادمة
٩٨	٧ ٤٥٠٨٣٠	وهذا المبلغ وزع كالآتي
س		فرنك
٠٠	٥٠٧٣٠٨٠٠	للاسهم باعتبار ٧١ ٪
		للشركة التي حلت محل الحكومة المصرية
٦٤	١٠٧١٧٧٧٤	باعتبار ١٥ ٪
١٠	٧ ٤٥١٨٣	للمؤسسين باعتبار ١٠ ٪
٦٢	١ر٤٢٩ر٠٣٦	لمجلس الادارة باعتبار ٢ ٪
٦٢	١٤٢٩٠٣٦	للموظفين والمستخدمين ٢ ٪
٩٨	٧ ٤٥ ٨٣٠	

ولو اسقطنا من المصروفات المبالغ المخصصة لفوائد واستهلاك القروض ورأس المال وقدرها ٢٠ ٢٦٨٨٨ فرنكا ولو اسقطنا كذلك قيمة المبالغ التي خصمت للاحتياطي ولحاصل الاستهلاكات وقدرها ٦١٥٥٤٧٢ فرنكا تكون الجملة ٣٣٠٤٣٤٩٢ فرنكا ولو خصمنا هذا المبلغ من مجموع المصروفات وقدرها ٤٤٩١٢٨٨٩ فرنكا يكون الباقي هو قيمة المصاريف الاعتيادية للقنال وادارته وحفظه وصيانته ومستخدميه بفرنسا ومصر ومعاش عائلة ديلسبس وغير ذلك ومقدار هذا الباقي هو ٩٧ ١٠١٨٦٩١ فرنكا . هذه هي الشركة التي يطلبون من الحكومة المصرية أن تمد أجلها لمدة اربعين سنة أخرى بعد مدتها الاولى

وهذا عما يتعلق بحال الشركة الماليـة من حيث الايرادات والمصروفات وعلينا الآن أن نبين مقدار الخسارة التي خسرتها الحكومة المصرية والمبالغ التي

ضاعت عليها الى الآن وللارقام الحكم النهائي في ذلك

س	فرنك	
..	٨٨٫٠٠٠٫٠٠٠	ثمن السهام التي كانت لها وعددها ١٧٦٦٠٢
..	٨٤٫٠٠٠٫٠٠٠	التعويض الذي حكم على مصر به نابليون الثالث
		ثمن بعض حقوق وأبنية وغيرها تنازلت مصر
		في نظيره عن قوبونات اسهمها مدة ٢٥
..	٣٠٫٠٠٠٠٠٠	سنه
	٢٠٢٠٠٠٠٠٠	جملة
		فوائد بسعر ١٢ و١٤ ٪ واسكونت وعمولة
		وغير ذلك للحصول على دفع المبالغ المذكورة
	١٠٠٠٠٠٠٠٠	للشركة حسب تقدير الخبيرين في ذلك العهد
	٣٨٠٠٠٠٠٠٠	نفقات حفلة افتتاح القنال حسب تقدير علي باشا مبارك
	٣٤٠٠٠٠٠٠٠٠	جملة

وذلك عدا ماهيات الموظفين المصريين الذين ساعدوا في أعمال القنال وما ساعدت به مصر من الانفار وأجر النقل وتكاليف الترعة الحلوة من القاهرة للوادي وغير ذلك مما صرفته بأوروبا وبالاستانة بخصوص القنال وما تبرع به سعيد باشا من المصاريف قبل تأسيس الشركة وعدا فرق ثمن تفتيش الوادي الى آخره

٦٠٠٠٠٠٠٠٠	وتقدر ذلك على أقل تقدير بمبلغ ستين مليون
٤٠٠٠٠٠٠٠٠	الجملة أي ضعف رأس مال الشركة

		يخصم من ذلك
		فـــــــرنك
		قيمة ما قبضته مصر من انكلترا
	١٠٠ ر ٢٠٩٫٨٦٩	ثمن سهامها
		قيمة ما باعت به مصر حصصها في
١٢٢٫٢٠٩٫٨٦٩	٢٢٠٠٠٫٠٠٠	الارباح بواقع ١٥ ٪
٢٧٧٫٧٩٠٫١٣١		البـــــــاقي
		يضم الى ذلك
		فـــــــرنك
		ما دفعته مصر الى انجلترا فائدة على ثمن السهام بدل القبونات التي كانت تنازلت عنها للشركة وهذه الفائدة بواقع ٥ ٪ على المائة مليون فرنك وكسور الواضحة أعلاه مدة ٢٠ سنة من سنة ١٨٧٥ الى سنة ١٨٩٤
	١٠٠٫٢٠٩٫٨٦٠	أي فرنك ٥٫١٠٤٩٣ في السنة
		يستنزل من ذلك قيمة المبلغ الذي
٧٠٫٢٠٩٫٨٦٤	٣٠٠٠٠٠٠٠	تنازلت مصر في نظيره عن القوبونات
٣٤٧٫٩٩٩٫٩٩١		

هذه هي الخسارة الحقيقية التي دفعتها مصر نقدا عدا الخسارة الادبية وعدا ما خسرته من رسوم واجر مرور البضائع ببلادها لو لم يعمل القنال ولو حسبنا لهذا المبلغ فائدة بواقع ٤ ٪ في السنة لكان مقدار الفائدة فقط نحو

١٤٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنكا اي نحو ٥٤٠٠٠٠ جنيها مصريا سنوياً وهذا لايجزي فيه ما تأخذه مصر سنوياً من أرباح الاراضي المشتركة ولا من ايراد محافظات القنال

نعم لو ان الحكومة لم تبع سهامها وحصصها في الارباح لنالت مبالغ طائلة ولكن هكذا كان. وليس في عزم حكومتنا الحاضرة ان تقلد حكومتنا الماضية في مثل هذا التصرف الجائر ومع ذلك نذكر ماذا تساويه هذه السهام وهذه الحصص الآن بحسب اسعار البورصة يوم ٣١ دسمبر سنة ١٩٠٩ فان ثمن السهم الواحد من رأس المال بلغ ٥٠١٠ فرنكا وثمن حصة الشركة المدنية التي حلت محل الحكومة المصرية ٣٥٢٠ فرنكا وعلى ذلك يكون

س	فرنك
٨٨٤٫٧٧٦٫٠٢٠	ثمن السهام
٢٩٧٫٤٦٤٫٦٤٠	ثمن حصص الشركة المدينة
١٫١٨٢٫٢٤٠٫٦٦٠	المجموع اي زيادة عن ٤٥ مليون جنيها مصريا ثمن

ما باعته مصر منذ ثلاثين سنة باقل من خمسة ملايين جنيه !! وليس هذا كل ما في الامر فقد بلغت الارباح التي صرفت عن هذه السهام من سنة ١٨٩٥ اي من وقت ما استحق صرف الكوبون لانجلترا لغاية سنة ١٩٠٨ والحصص من سنة ١٨٨٠ لغاية ١٩٠٨ — نحو العشرين مليون جنيها مصرياً

وهذا بخلاف الارباح التي يقبضه اصحاب هذه السهام والحصص في آخر كل عام لنهاية مدة الامتياز مما لا يقل عن مائة مليون من الجنيهات اذ كل سهم ينال ربحا الآن ١٥١ فرنكا سنويا اي اكثر من مليون جنيه مصري عن السهام فقط وحصة الحكومة يخصها في الارباح السنوية ١٠٫٧١٧٫٧٧٤ فرنكا كما رأيناه اي ان السهم الذي اشترته انكلترا بثمن ٥٦٠ فرنكا اصبح ايراده ١٥١ فرنكا وثمنه ٥٠١٠ فرنكا والحصة التي بيعت باثنين وعشرين مليونا

من الفرنكات اصبح ايرادها السنوي نحو احد عشر مليونا وثمنها نحو ٣٠٠ مليون هذه حالنا مع القنال وشركته : ضاعت علينا اموالنا ولم نعرف ان نحافظ على ما كان لنا فيه وهم يستكثرون من الآن ما ربما ينالنا من بعد ستين عاما فيريدون ان يقاسمونا ارباحه مدة اربعين سنة. اخرى بعدها فهل نحن في الصفقة الجديدة متدبرون ؟